الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2026/2025

السداســـــي: الثالث

الإجابة النموذجية لامتحان مادة المالية العمومية

فرع:علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية ومحاسبة– سنة ثانية – الفرع: 01– الأفواج: (01–02–03–04). الامتحان (المدرج 11 + القاعتين 13 + 14)

التاريخ:2026/01/19

التوقيت: 15:00– 17:00 ســـا

السؤال الأول: الإجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح العبارات الخاطئة؟(10ن)

1. تجنب الضريبة يتم غالبًا عبر استغلال الثغرات القانونية دون مخالفة التشريع الضريبي. **(صحيح)**
2. الإيرادات غير العادية المكونة للجدول "أ" من قانون المالية تتمثل في الرسوم والضرائب؟ **(خطأ)**

✔**التصحيح:** الإيرادات غير العادية المكونة للجدول "أ" من قانون المالية تتمثل في الجباية البترولية.

3. يُقصد بترشيد الإنفاق العام تقليص النفقات العمومية مهما كانت آثارها الاقتصادية والاجتماعية. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** ترشيد الإنفاق العام لا يعني التقليص العشوائي للنفقات، بل يعني تحسين كفاءتها وفعاليتها لتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل تكلفة ممكنة.

4. تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبيين؟ **(خطأ)**

✔**التصحيح:** تعتبر الضريبة مباشرة حسب هذا المعيار إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبيين.

5. كلما زادت الإعانات الحكومية الموجهة للجماعات المحلية، زادت درجة استقلالها المالي.**(خطأ)**

✔**التصحيح:** الاعتماد المتزايد على الإعانات الحكومية يقلل من الاستقلال المالي ويعكس ضعف الموارد الذاتية.

6. القروض البنكية تُعد موردًا داخليًا دائمًا لميزانية الجماعات المحلية. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** القروض مورد خارجي ومؤقت ويجب استعمالها بحذر.

7. مبدأ التوازن لا يزال مبدأً إلزاميًا في الفكر المالي الحديث. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** لم يعد مبدأً إلزاميًا في الفكر المالي الحديث.

8. الاعتمادات الإضافية تُفتح دون الرجوع إلى البرلمان. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** فتح الاعتمادات الإضافية يتم بموافقة السلطة التشريعية.

9. تحضير مشروع الميزانية العامة للدولة من اختصاص البنك المركزي. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** تحضير مشروع الميزانية من اختصاص السلطة التنفيذية (وزارة المالية).

10. رقابة المراقب المالي رقابة لاحقة بعد صرف النفقة. **(خطأ)**

✔**التصحيح:** رقابة المراقب المالي رقابة سابقة وقائية قبل الالتزام بالنفقة.

س2: جاء القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، كإطار قانوني جديد ليُحدث إصلاحًا عميقًا في مجال المالية العمومية بالجزائر لتحقيق عدد من الأهداف الأساسية أذكرها: (5ن)

جاء القانون العضوي 15-18 ليحق الأهداف التالية:

- تعزيز الشفافية في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.
- تحسين حكامة المالية العمومية عبر أدوات جديدة للتسيير.
- ترشيد النفقات العمومية وضبط الأولويات.
- الانتقال إلى ميزانية مبنية على الأهداف (Budget par Objectifs) بدل الميزانية التقليدية.
- تحسين فعالية الرقابة على الأموال العمومية.
- تقوية العلاقة بين الحكومة والبرلمان عبر تقارير دورية ومؤشرات أداء.

س3: يشرع في إعداد ميزانية الجماعة المحلية بداية من شهر ماي و بذلك يتسنى لإدارة الجماعة المحلية و على رأسها الكاتب العام إحضار كل **الوثائق** الكفيلة **بضبط تقديرات قريبة أكثر ما يمكن للواقعية**، إذا من خلال ما سبق **على أي أساس أو (ما هي الوثائق والبيانات) التي يتم اعتمادها في تقدير ميزانية الجماعات المحلية حتى تكون صحيحة وقريبة للواقع؟ (5ن)**

يتم تقدير الميزانية العامة على أساس الوثائق والبيانات المالية التالية:

* ميزانية السنة الجارية؛
* الحساب المالي للسنة المختومة؛
* جدول معدل الاستخلاصات في السنة الجارية؛
* تدرج الاستخلاصات في السنة الجارية؛
* التعليمات و المناشير الصادرة عن وزيري الداخلية و المالية؛
* التقارير الخاصة بتنفيذ موازين السنوات الماضية عند الاقتضاء؛

هذا إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار التطور الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للمنطقة.